

من يinquذ العراق؟

سامي الزبيدي

عمان

كان العراقيون نواقون بعد تغيير نظام الحكم في العراق عام 2003من قبل الأميركيان الى عملية تغيير سياسي حقيقي ينسب العراقيين حقب الدكتاتورية والظلم والجور والحروب ويؤسس لعملية سياسية جديدة بنوايت وطنية وأسس ديمقراطية سليمة وحريات حقيقية تعيد بناء الإنسان العراقي بناءاً اجتماعياً وسياسياً وقوميته واديانه ومذاهبه وطوائفه ويعزز وحدة العراق الشعب المختلفة لغات الحياة المختلفة ويراعي حقوق الإنسان وحرياته الشخصية ويحقق النمو الاقتصادي عصب الحياة الحديثة ويباشر بعملية البناء ببناء الإنسان أولاً اجتماعياً وسلوكياً وتعليمياً ونفسياً وصحياً ثم بناء البلد واعماره وتطوره والرتقي به للحاق بركب الأمم المتقدمة من أخذ دورها في خدمة وطنها وشعبها هذه السياسة التي جلبت الخراب والدمار للعراق وشعبه واصلت المورجين والجبهة وأنصاف المعلمين الى المناصب الوزارية والمناصب الحساسة والمهمة في الدولة والحكومة فعمت الفوضى وسيءو الإدارة وسيءو الخدمات وفقدان الأمن والأمان وازدياد العمليات الإرهابية وعمليات الجريمة المنظمة واستشرى الفساد المالي والإداري في كل

حقيقية وعملية سياسية تشارك فيها كل مكونات الشعب العراقي دون تهميش أو إقصاء لأي مكون أو فئة وإعادة اللحمة الوطنية والتماسك الاجتماعي لأطراف الشعب وإنهاء الصراع السياسي والطائفي الذي تسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة وعطل عملية البناء والنهوض في البلد لكن لم يكتب لهذه المحاولات النجاح وفشلت مؤتمرات مكة وشرم الشيخ وعمان وغيرها في إيجاد مخرج للصراع السياسي والطائفي وإصلاح ذات البين بين الأحزاب السياسية أولاً وبين مكونات الشعب العراقي ثانياً كما لم تفلح المحاولات والمبادرات الداخلية التي دعت إليها بعض الكتل والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية والمرجعات الدينية المعيشية والخدمية في تغيير الواقع المرير الذي وصل إليه البلد في ظل هيمنة الطائفي ومن الفساد والسرقات الكبرى لأموال العراق وثوراته وتعيد بناء نسج المجتمع العراقي من خلال الدعوة لمصالحة وطنية حقيقية تعيد الى البلد توازنه الى المجتمع تجانسه والى العملية السياسية صوابها فقد واجهت هذه المشاريع وهذه المحاولات مضايقات بل واعتراضات من قبل الأحزاب والكتل الطائفية المستفيدة من حالة التشردم الصراع الطائفي والفكك المجتمعي لتبقى هي المهيمنة على المشهد السياسي في البلد دون منازع من قوى وطنية حقيقية قد تعيد للعراق مكانته العربية والدولية ونهجه الوطني ووجهه العربي وتعيد بناء الإنسان العراقي بناءاً جديداً بالاستفادة من ثروات العراق وإمكاناته المادية والبشرية. وفشلت كل المحاولات الداخلية والعربية والإقليمية وحتى الدولية في تصحيح مسار العملية

السياسية التي جاء بها المحتل وكمرستها الأحزاب والكتل الطائفية المتنفة لخدمة أجنداتها وأجندات دول إقليمية احتضنتها ووقفت معها لأنها خدمت مصالحها في العراق والمنطقة. **حالة فوضى** حاولت بعض الأحزاب والكتل السياسية الليبرالية والعلمانية الوطنية إيجاد مخرج لحالة الفوضى السياسية والصراع الطائفي وصراع الإيرادات والتنافس على المكاسب المناصب من خلال طرح مبادرات ومشاريع مصالح وطنية ومشاريع إصلاح سياسي أهمها مشروع المصالحة الذي دعت إليها بعض الكتل والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية. بلذا فن هذه المبادرة التي ولدت مئة من تحضى بمقبولية الأحزاب والكتل السياسية العراقية ولا مقبولية الشارع العراقي لأنها تكسر الانقسام الطائفي وسياسة الإقصاء والتهميش وتبقى الكتل والأحزاب الطائفية سيدة المشهد السياسي في العراق ولا تأخذ المصالحة المجتمعية الحقيقية بين مكونات الشعب العراقي أساساً لها. وبعد مشروع التسوية طلع علينا بعض السياسيين بما سمي بمؤتمر حوار بغداد الذي لم يقدم أي جديد وفشل فشلاً ذريعاً في بلورة ولو رؤية وطنية لمشروع مصالحية مجتمعية وآخر المحاولات كانت مؤتمر جنيف الذي شاركت فيه بعض القوى السياسية وعارضته العديد من الأحزاب والكتل السياسية واتهمته بالطاغية والاعتماد على الأجداد الخارجية كأساس لحل مشاكل العراق ولم يقدم هو الآخر أي اقتراحات مقنعة لحلول توافقية للصراع السياسي والطائفي في البلد.

الى تغيير جذري للعملية السياسية ولا التخليص من المحاصصة الحزبية المصاحبة مجتمعية حقيقية بين جميع مكونات وفئات وأحزاب وشرايح المجتمع العراقي لا تقصص أحد ولا تضع فيتو على هذا الطرف أو ذاك وقد واجهت هذه الدعوة انتقادات كبيرة حتى من الأحزاب والكتل المنضوية تحت عباءة التحالف الوطني صاحب مشروع التسوية إضافة إلى أحزاب وقوى وطنية مشاركة وغير مشاركة في العملية السياسية، لذا فن هذه المبادرة التي ولدت مئة من تحضى بمقبولية الأحزاب والكتل السياسية العراقية ولا مقبولية الشارع العراقي لأنها تكسر الانقسام الطائفي وسياسة الإقصاء والتهميش وتبقى الكتل والأحزاب الطائفية سيدة المشهد السياسي في العراق ولا تأخذ المصالحة المجتمعية الحقيقية بين مكونات الشعب العراقي أساساً لها. وبعد مشروع التسوية طلع علينا بعض السياسيين بما سمي بمؤتمر حوار بغداد الذي لم يقدم أي جديد وفشل فشلاً ذريعاً في بلورة ولو رؤية وطنية لمشروع مصالحية مجتمعية وآخر المحاولات كانت مؤتمر جنيف الذي شاركت فيه بعض القوى السياسية وعارضته العديد من الأحزاب والكتل السياسية واتهمته بالطاغية والاعتماد على الأجداد الخارجية كأساس لحل مشاكل العراق ولم يقدم هو الآخر أي اقتراحات مقنعة لحلول توافقية للصراع السياسي والطائفي في البلد.

المتنفذة على سياستها الطائفية الإقصائية ونفريها بالسلطة منذ أربعة عشر عاماً التي أوصلت البلد الى ما هو عليه من تخلف في جميع المبادى السياسية والاقتصادية والمالية والعمرائية والخدمية والتعليمية والصحية والأمنية وفشل كبير في إدارة الدولة والحكومة وازدياد نسب الفقر والبطالة والأمراض والفاسدين ومحاسبتهم وتردي العصابات والميليشيات واستشرء الفساد المالي والإداري دون أي ردع للفاسدين ومحاسبتهم وتردي التعليم وتسييس القضاء واستمرار السرقات الكبرى لأموال الشعب وثورات الوطن وتهريب أموال العراق الى الخارج لتدودع بأسماء سياسيين وعوائلهم وأحزابهم في بنوك الدول الأجنبية فمن ينقذ العراق وشعبه من الكوارث والماسي التي حلت به ومن يخفف من معانات شعبه ويضمّد جراحه ويعيد بناء وحدته الوطنية وتماسك مجتمعه ؟ ومن يوقف عمليات القتل والاغتياالت وفقدان الأمن والشعب وسرقة أموال الشعب والتهريب أموال البلد لحسابات السياسيين في الخارج ؟ ومن يوقف المحاصصة الحزبية والطائفية في تقاسم المناصب والمكاسب ؟ومن يوقف الصراع مصالح الشعب والطائفي بين الأحزاب والكتل السياسية ؟ ومن يعمر الوطن ويبنيه ومن يؤمن للشعب الحياة الحرة الكريمة وينقذه من الفقر والجوع والبطالة والأمراض والتشرد والزوج والهجرة ؟ من وكيف ومتى ؟ أسئلة بقيت حائرة بدون جواب وستبقى كذلك ما دامت الأحزاب والكتل السياسية متمسكة بالعملية السياسية الحالية رغم فشلها وإخفاقها في تقديم أي شئ للعراق وشعبه ومادام التخندق الحزبي والطائفي

سيد هذه العملية السياسية . **نوايا صادقة** ان العراق بحاجة الى نوايا صادقة ومخلصة وثقة متبادلة تكون منطلقاً لعملية سياسية جديدة تجعل من الوطن والمواطن وحقوقه محوراً لها وتبتعد عن التخندق الطائفي والحزبي وحاجة الى عملية سياسية متوازنة يشترك فيها كل العراقيين على اختلاف انتماءاتهم العرقية والدينية والمذهبية والحزبية في بناء الوطن وإنقاذه من التشردم والانقسام والصراع الطائفي وسوء الإدارة وسوء الخدمات وهدر أموال الشعب وثورات الوطن واستغلالها لبناء الإنسان أولاً بناءاً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتعليمياً صحياً ومن ثم بناء البلد واعماره والنهوض به الى مصافي الدول المتطورة. بحاجة الى مصالح مجتمعية وسياسية حقيقية في ان واحد تضع مصلحة العراق وشعبه فوق كل المصالح الحزبية والمخاضية والطائفية تتعد فيها الأحزاب والكتل السياسية عن تخندقها وتمحورها الحزبي والطائفي وتقدم تنازلات كبيرة من أجل الشعب والوطن ويغير ذلك فان أية محاولات ترقيعية لترميم العملية السياسية الحالية مصيرها الفشل المحتوم ما لم تستند الى مشروع سياسي وطني حقيقي وشامل يراعي مصالح الشعب الحقيقية ومصالح الوطن العليا الحزبية والطائفية في تقاسم المناصب ويحارب الفساد والفاسدين وسراق المال العام ويعيد بناء اللحمة الوطنية والتماسك المجتمعي فان الآتي سيكون أسوأ والمستقبل أكثر ظلاماً وسوداوية والمشاكل ستزداد والصراع السياسي والطائفي سيأخذ أبعاداً جديدة أكثر حدة وان الانزلاق السريع ولا مخرج منه أبداً .

التكاليف الإقتصادية والإجتماعية لحوادث المرور

وتعود هذه الحوادث الى حملة أسباب منها : **1- سائقو المركبات والذين كانوا سبب في هذه الحوادث لعدم قدرتهم أو كفايتهم أو حتى جهورهم والسياسة بسرع جنونية.** إذ تشير الإحصاءات لعام 2015 الى ان هناك 6393 حادث سببها السائق وينسب 72.3 بالمئة في حين كان هناك 998 بسبب السيارة وينسب 11.3 بالمئة و 738 حادث بسبب الطريق وينسب 8.4 بالمئة في حين كان هنالك 707 حادث لأسباب أخرى وينسب 8 بالمئة **3- الطرق** ان سلامة المرور تتطلب توفر طرق نظامية مبلطة وتحتوي على اشارات وايضاحات مرورية ارشادية وبمواصفات عالمية وخصوصا في الطرق الرئيسية والسريعة . إذ تشير حوادث المرور في العراق عام 2015 الى ان هناك 4303 وينسب 49 بالمئة قد حدثت على الطرق الرئيسية و2266 حادثا وينسب 25.3 بالمئة وقع في طرق فرعية و 1761 حادثا بنسبة 20 بالمئة حدث في الطرق السريعة. و506 حادث وينسب 5.7 بالمئة حدث في طرق ريفية . **4- السيارات** إذ يجب ان تتوفر في السيارات كافة شروط المثانة والامان والتي تتيج لها القدرة في الحركة بصورة امنة ولا تقع او تسبب بها اضرار شحنها وشهادات جامعية فان المجتمع قد تنازل عن جزء من موارده في سبيل تاهيل هؤلاء ومن ثم زجهم في سوق العمل ويتوقع ان تكون تكلفة تاهيل خريجي

جيدة . وفي العراق فقد ارتفعت اعداد السيارات خلال سنوات 2011الى 2015على التوالي 3501380,3830187,4515,5388968, 041,5660885سيارة اي كانت نسبة الزيادة والتطور على اساس سنة 2011كالاتي 9.3 بالمئة 92 . بالمئة 54. مروري تقدر ما بين 8الى 10 الاف دولار ولو اخذنا متوسط الكلفة لكل حادث اصطدام وهو تسعة الاف دولار فان عام 2014شهد 8814حادثا مروريا كانت كلفتها المالية المقدرة 79326الف دولار.وفي عام 2015بلغت الحوادث المرورية 8836حادثا وكانت كلفتها المقدرة 79524الف دولار .اضافة الى ذلك فان هناك تكاليف اخرى لعلاج المصابين في المستشفيات ومنهم من يخرج بعوق دائم ويحتاج الى رعاية خاصة مما يشكل اعباء اقتصادية ومالية على المجتمع واسرته . اما عن التكاليف الاجتماعية فان في مقدمتها الحوادث المرورية المميته وهذا يعني ان هناك اسرا عراقية سوف تفقد اشخاص اعزاء عليها .اضافة الى المجتمع وعليها مايولد اثارا اجتماعية ونفسية سلبية لدى هذه الاسر .وقد يفقدوا الشخص المعيل والوحيد لها مما يضعها في موقع حياتي ومعاشي صعب .اضافة الى الاشخاص المعوقين سوف يظلون يعانون من ضغوط واثار نفسية جراء عوقهم وقد تبعدهم حالة العوق هذه عن اعمال ومصدر رزقهم بصورة تامة او تآثر بشكل او باخر بمقدرتهم من العمل

الجامعة في الدراسة الأولية تبلغ عشرين الف دولار لترتفع اكثر في مرحلة الماجستير والدكتوراه لنصل الى ثلاثين الف دولار .وهنا علينا ان نذكر حجم الخسائر المالية جراء هذه الحوادث المرورية التي تلحق بالمجتمع .من جانب اخرى فا تكاليف تحطم المركبات في اي حادث مروري تقدر ما بين 8الى 10 الاف دولار ولو اخذنا متوسط الكلفة لكل حادث اصطدام وهو تسعة الاف دولار فان عام 2014شهد 8814حادثا مروريا كانت كلفتها المالية المقدرة 79326الف دولار.وفي عام 2015بلغت الحوادث المرورية 8836حادثا وكانت كلفتها المقدرة 79524الف دولار .اضافة الى ذلك فان هناك تكاليف اخرى لعلاج المصابين في المستشفيات ومنهم من يخرج بعوق دائم ويحتاج الى رعاية خاصة مما يشكل اعباء اقتصادية ومالية على المجتمع واسرته . اما عن التكاليف الاجتماعية فان في مقدمتها الحوادث المرورية المميته وهذا يعني ان هناك اسرا عراقية سوف تفقد اشخاص اعزاء عليها .اضافة الى المجتمع وعليها مايولد اثارا اجتماعية ونفسية سلبية لدى هذه الاسر .وقد يفقدوا الشخص المعيل والوحيد لها مما يضعها في موقع حياتي ومعاشي صعب .اضافة الى الاشخاص المعوقين سوف يظلون يعانون من ضغوط واثار نفسية جراء عوقهم وقد تبعدهم حالة العوق هذه عن اعمال ومصدر رزقهم بصورة تامة او تآثر بشكل او باخر بمقدرتهم من العمل

الجامعة في الدراسة الأولية تبلغ عشرين الف دولار لترتفع اكثر في مرحلة الماجستير والدكتوراه لنصل الى ثلاثين الف دولار .وهنا علينا ان نذكر حجم الخسائر المالية جراء هذه الحوادث المرورية التي تلحق بالمجتمع .من جانب اخرى فا تكاليف تحطم المركبات في اي حادث مروري تقدر ما بين 8الى 10 الاف دولار ولو اخذنا متوسط الكلفة لكل حادث اصطدام وهو تسعة الاف دولار فان عام 2014شهد 8814حادثا مروريا كانت كلفتها المالية المقدرة 79326الف دولار.وفي عام 2015بلغت الحوادث المرورية 8836حادثا وكانت كلفتها المقدرة 79524الف دولار .اضافة الى ذلك فان هناك تكاليف اخرى لعلاج المصابين في المستشفيات ومنهم من يخرج بعوق دائم ويحتاج الى رعاية خاصة مما يشكل اعباء اقتصادية ومالية على المجتمع واسرته . اما عن التكاليف الاجتماعية فان في مقدمتها الحوادث المرورية المميته وهذا يعني ان هناك اسرا عراقية سوف تفقد اشخاص اعزاء عليها .اضافة الى المجتمع وعليها مايولد اثارا اجتماعية ونفسية سلبية لدى هذه الاسر .وقد يفقدوا الشخص المعيل والوحيد لها مما يضعها في موقع حياتي ومعاشي صعب .اضافة الى الاشخاص المعوقين سوف يظلون يعانون من ضغوط واثار نفسية جراء عوقهم وقد تبعدهم حالة العوق هذه عن اعمال ومصدر رزقهم بصورة تامة او تآثر بشكل او باخر بمقدرتهم من العمل

رغم كثرة البرامج المرورية الارشادية في السنوات الفضائية العراقية . ان ارتفاع حوادث المرور في العالم بصورة عامة والعراق في بصورة خاصة تتطلب تتوفّر جهات عدة لدراسة هذه الظاهرة وتناميها واتخاذ اجراءات الكفيلة بلحد منها على اقل تقدير ومنها : **1- تطبيق اجراءات قانونية وادعة بحق الذين يقودون المركبات دون الحصول على اجازة سوق وخصوصا الاحداث منهم الذين كثرت نسبتهم في العراق خلال السنوات القليلة الماضية .** **2- قيام سلطة المرور بحملات توعية وارشادات عامة وبوسائل مختلفة وبالاستفادة من وسائل الاعلام وخصوصا الفضائيات .** **3- قيام الجامعات ومراكز البحث العلمي باجراء دراسات وبحوث حول خطورة حوادث المرور وتقديم التوصيات الناجحة للحد من خطورتها .** **4- الاهتمام بسلامة الطرق وتصاميمها وجعلها امنة ومتوافقة مع القواعد الدولية لسير المركبات والاعثار من استخدام الاشارات والدالات المرورية الارشادية في هذه الطرق .** **5- تشجيع التامين على المركبات في صورة عامة من اجل لتقليل الضرر الحاصل على المواطن في حالة حدوث حادث مروري له .** **6- النظر في امكانية ان يكون استيراد السيارات من مصادر عالمية معروفة توفر شروط السلامة والامان في السيارات .**



زهير خضر ياسين

بغداد

مع كل حالة تقدم وتطور في العالم ويفعل الثورة العلمية والتقنية الجبارة وقبلها الثورة الصناعية .فان لهذه الحالة من جانب اخر مظاهر قد تبدو سلبية ان لم تحسن استغلالها والتحكم بها .لذا فان التقدم الهائل في وسائل النقل المختلفة وخصوصا السيارات قد صاحبتة كثرة الحوادث الناجمة عن استخدامها والتي باتت تمثل قلقا على ذوي العلاقة والحكومات في ظل ظاهرة ازدياد حوادث السيارات وسقوط ضحايا احتلت نسبتهم المرتبة الثانية بعد ضحايا الحروب والمعارك الحربية . ان تكاليف حوادث المرور هي عبارة عن مجموع مايسببه الحادث من اضرار مادية ومعنوية على مستوى الفرد والمجتمع حيث يمكن النظر اليها وفق التقسيم الآتي : **1-التكاليف المباشرة** وهي عبارة عن محصلة التكاليف المادية والتي تتمثل

وهنا يتوجب على النظام المحاسبي قياس تكاليف حدودات المبروعين طريق الفحص الدقيق لتحديد قيمة الاضرار التي سببها الحادث لمروري.وهذه منها مايمكن حسابه وحصره مثل كلفة السيارة والعلاج والتامين في حين نجد ان هناك نوع من الصعوبة في قياس موضوعي للتكاليف الغير مباشرة والتي تتمثل في الاثار الاجتماعية والنفسية وهنا لن يقف الفكر المحاسبي عاجزا عن قياس هذه التكاليف بطرق واساليب ابداعية يتيحها نظام محاسبة التكاليف . وفي العراق فان عام 2013قد شهد 9725 حادثا انخفض عام 2014الى 8814 حادثا اسفر عن 2531 حادثا ممينا 28.7 بالمئة و 6283 حادثا غير مميت بنسبة 71.3 بالمئة . وفي حين بلغ عدد الضحايا 2570 شخصا في عام 2015وعدد الجرحى 9500 شخص .